مقياس : اجراءات الاستيراد و التصدير

المستوى: سنة ثانية ماستر تخصص: مالية و تجارة دولية

المحاضرة الاولى

القيود الجمركية

1. مفهوم القيود الجمركية

تعرّف القيود الجمركية على أنّها تلك الإجراءات الّتي تتخذها السّلطة العامّة في أشكال مختلفة ، يكون لها دور التّأثير في حجم أو سعر كل من صادراتها وارداتها أو في توزيعها الجغرافي ، وأن تطبّق في فترة محدّدة لتحقيق هدف معيّن بحدّ ذاته.

1. خصائص القيود الجمركية

الجدول رقم 3 : خصائص القيود الجمركية

رقم	البيان / الخصائص	الخطوط العريضة
1	مصدر القيود الجمركية	* تتمثل هذه المصادر في : أ)-القوانين و مراسيم القوانين. ب)-المنشورات و التعليمات الصادرة من السلطة التنفيذية التي غالبا ما تكون هي المفوّضة.
2	أغراض القيود الجمركية	*تتمثل هذه الأغراض في : أ)-الغرض الحمائي : يرمي إلى وقاية صناعة ما أو التأثير على حجم الصادر أو الوارد أو على سعرهما أو توزيعها الجغرافي. ب)-الغرض المالي : يهدف إلى الحصول على موارد ماليّة للخزينة.
3	فترة تطبيق القيود الجمركية	*تميّز هنا بين فترتين : أ)-الفترة الطويلة : ومثال ذلك ، حماية صناعة هامة في الإقتصاد الوطني ، حتى تقوى على المنافسة ب)-الفترة القصيرة : حالة إغراق طارئ مثلا عرفه البلد

1. خصائص القيود الجمركية

4	محل تطبيق القيود الجمركية	*يمكن إبراز محل التطبيق فيما يأتي: أ)-السّلع و البضائع بجميع أشكالها و مراحل إنتاجها ب)- النقود
5	مكان تطبيق القيود الجمركية	*تطبّق القيود الجمركية -كما هو معلوم-على مختلف السّلع و البضائع عند عبورها لحدود الدّولية الجمركية، دخولا و خروجا.

1. تقسيمات القيود الجمركية

ممّا لا شك فيه، أن القيود الجمركية ، باعتبارها أدوات فنية للسياسة التجارية لأي دولة ، قد نشأت و تطورت مسايرة لأهداف عديدة و متباينة ، كما تشعبت تماشيا مع الغاية الّتي تعمل على تأييدها .

تقسيمات القيود الجمركية

الجدول رقم (6) : التقسيمات المختلفة و أهم معايير تقسيم القيود الجمركية

الرقم	البيان / معايير التقسيم	فحوى التقسيمات المختلفة
1	حسب تأثيرها في تيّار التبادل	1)-الأساليب السعريّة : الرّسوم الجمركيّة ، الإعانات ، الرقابة على الصّرف و غيرها. 2)-الأساليب الكميّة : الحصص ، تراخيص الاستيراد. 3)-الأساليب التّنظيمية: كالمناطق الحرة و غيرها.
2	حسب الوضع الإقتصادي للدّولة	1)-أساليب التّرغيب : [1] مثل الأساليب السّعريّة 2)-أساليب القهر : [2] مثل الأساليب الكميّة.
3	حسب تأثيرها المباشر على مختلف البنود [3] ميزان المدفوعات	1)-إجراءات ماليّة : كالرّقابة على الصرّف ، الرّسوم و الإعانات 2)-إجراءات تجاريّة :نظام الحصص نفسها.
4	حسب تدخل الدّولة في الحياة [4] الاقتصادية	1)-الرّسوم الجمركيّة 2)-المنح 3)- التّحريم 4)-نظام الحصص 5)-الإغراق
5	بحسب إدراجها في قائمة أوعدم إدراجها فيها	1)-القيود التّعريفيّة: الرّسوم الجمركيّة ، تعريفة القصاص ، الرّسوم التّعويضيّة، التّعريفية التّفضيليّة. 2)-القيود غير التّعريفيّة : منها نظام الحصص ، الإجراءات النّقديّة ، وكلّ ما ارتبط بالإجراءات الإداريّة

أنواع القيود الجمركية

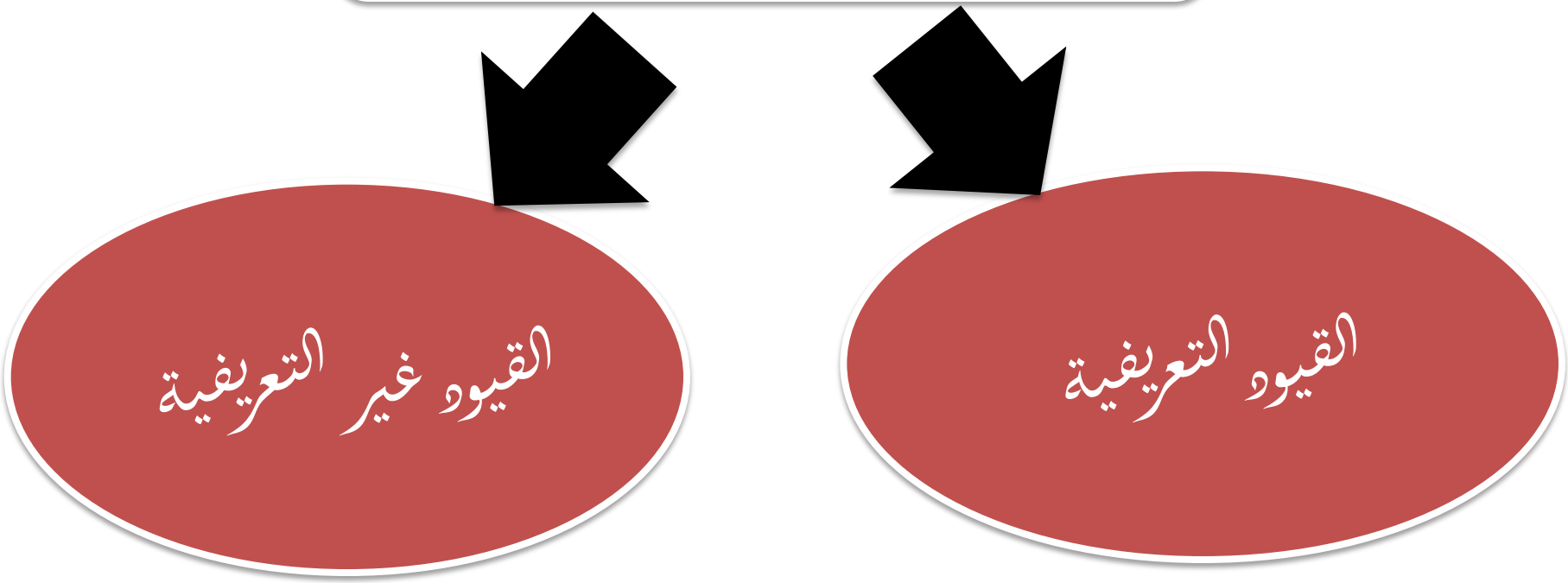

القيود التعريفية

يقصد بالقيود التّعريفيّة أولا كما يبيّن من مدلولها التّعريف بالشئ المدرج في القائمة، والغرض منه إحاطة من يعنيهم الأمر بالرّسوم الواجبة الدّفع أو بالضريبة المقررة على السّلعة. وتتشكّل القيود أساسا من الرّسوم الجمركية ، والتي تعدّ المرجع الأساسي لهذا النوع من القيود ، بالإضافة إلى تعريفات خاصة، وهي تعريفة القصاص أو الثأر و الرّسوم التعويضية و التّعريفة التفضيلية.

مفهوم الرسم الجمركي

- الرسم الجمركي: هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات. فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها. ويتبين من ذلك أن الرسم ينقسم الى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.

مفهوم الرسم الجمركي

أما الرسم على الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلى, وإما في الحصول على مورد مالي.

والرسوم على الصادرات رسوم نادرة غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عبئها يقع على الخارج. وإنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات . وهي أكثر نظم التجارة الخارجية إتباعاً، وأهم وسيلة تتخذ لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وموازنة الميزان التجاري.

الفرق بين الرسم الجمركي والنظام الجمركي

- النّظام الجمركي هو مجموعة القواعد و الإجراءات التي تطبقها جمارك الدّولة على ما يتّصل بالمبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، مستندة في ذلك إلى القوانين و اللّوائح الداخلية أو إلى المعاهدات و الاتفاقيات الدولية وعلى ذلك ينصرف النّظام الجمركي في بيان طريقة جباية هذه الرسوم، وما قد ينصّ عليه من منع بعض السّلع من الدّخول إلى إقليم الدولة و كذا الإجراءات الصحيّة المتعلقة بمرور السّلع .....إلخ ، أما الرّسم الجمركي فهو ضريبة تفرضها الدّولة على السّلع الّتي تدخل حدودها الوطنيّة ، ومجموع الرّسوم االجمركية المطبّقة في دولة ما خلال فترة زمنيّة معيّنة تكوّن ما يعرف باسم التّعريفة الجمركية .

الفرق بين الرسم الجمركي والتعريفة الجمركية

- التعريفة الجمركية هي القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة والرسوم المقدرة عليها. وتشمل التعريفة على جميع الرسوم، سواء تقررت على الصادرات أو على الواردات.
- عبارة عن الجداول أو البنود التفصيلية التي تشتمل على الترتيب السلعي للصادرات و الواردات ، و الرسم الجمركي او الضريبة الجمركية المحددة لكل بند من البنود التي تشتمل عليها جداول التعريفة الجمركية.

الفرق بين الرسم الجمركي والتعريفة الجمركية

- فالتعريفة الجمركية و ما تتضّمنه من رسوم جمركية، هي ناشئة عن إدارة تشريعيّة داخلية، حيث يمكن الإعفاء منها أو تخفيضها من طرف الإدارة التّشريعية الداخلية، تبعا لضرورات المجتمع المدني و الإقتصاد الوطني.
- من جانب آخر، فقد يتم ذلك أيضا وفق ما تنصّ عليه إتفاقيّة دولية مصادق عليها (السوق المشتركة،أو الإتحاد الجمركي)، كما أنّ هناك بعض الاستثناءات التي قد تخرج عن نطاق التعريفة الجمركية، تستعين بها الدّولة أو السّلطات المعنيّة تشجيعا للتصدير، كنظام الإعفاء المؤقت .

أنواع التعريفة الجمركية

التعريفة المستقلة	التعريفة الاتفاقية
تمثل فيها سيادة الدولة وحريتها في فرض الرسوم التي تلائمها إذ تنفرد الدولة بإصدارها طبقا لمصالحها المباشرة، كما تنفرد بتعديلها في المستقبل وهذه التعريفة تتيح للدولة أن تفرض ما تشاء من الرسوم لأي غرض تريده.	توضع بمقتضى اتفاق بين الدول ودولة اخرى على الأقل وميزتها الأساسية أنها تؤكد مابين الدول من علاقات اقتصادية ضرورية فتحاول ان توفق مصالحها المختلفة وعندئذ توضع التعريفة في اتفاق بين الدولتين وبالتالي لا يمكن للدولة تعديلها في المستقبل بغير الاتفاق مع الطرف الآخر وبذلك تضع الدولة القيود على حريتها في حماية مصالحها عند إصدار وتعديل تعرفتها.

أنواع التعريفة الجمركية

المعيار	خصائص النوع الأول	خصائص النوع الثاني
	التعريفة المستقلة	التعريفة الإتفاقية
من حيث مصدر التعريفة (الوجه القانوني للتعريفة)	*هي ناشئة بإرادة الدولة الخاصة *قد تصدر من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية *يكون للدولة الحيّز الكبير في إرسائها *عن طريقها يمكن التحكم بشكل جيّد في النظام الجمركي لأية دولة.	*أساس هذا النوع هو التعاقد الدولي بين دولتين أو اكثر. *هذه التعريفة تمثل أحد بنود المعاهدة التجاريّة ، بينما يحدّد الإتفاق التجاري كيفية تنفيذها ، وهذا يعدّ فرقا جوهريا بين الإتفاق التجاري و المعاهدة التجاريّة *إنّ التعريفة الإتفاقية المبنيّة على قاعدة روابط التبعيّة أصبحت نادرة في حاضرنا ، وذلك لاسترداد غالبيّة الدّول لاستقلالها الجمركي

أنواع التعريفة الجمركية

- **التعريفة الوحيدة :**

تتمثل في أن تضع الدولة تعريفة واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها.

- **التعريفة المزدوجة :**

تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة، قصوى ودنيا بحسب البلد الذي تستورد منه أو تصدر إليه. وعندئذ تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى. وتكون التعريفة القصوى هي التعريقة العامة والأخرى هي الحد الأدنى لما يكون النزول إليه، فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الآخر.

- **التعريفة الثلاثية**

تتمثل في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول . ومعنى هذا أن دولة ما تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاثة أقسام، تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة.

فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط وهي للبلاد التى تربطها بها ظروف تبادل عادية والرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي أما التعريفة الثانية فهي التعريفة التفضيلية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعنيها أمر التبادل معها والرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية وأما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية والغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها أو قبولها بالرسوم الباهظة فالو اقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن الرسم العادي + رسم إضافي.

أنواع التعريفة الجمركية

المعيار	خصائص النوع الأول التعريفة المنفردة	خصائص النوع الثاني التعريفة المزدوجة	خصائص النوع الثالث التعريفة المتعدّدة
من حيث وحدة التعريفة و تعدّدها	*تطبّق على جميع منتجات الدّول بدون تمييز بينها. *يكون للسلطة العامّة في الدّولة حق إنشائها . *يختص هذا النّوع بالمساواة المطلقة في المعاملة. *يندر وجود هذا النّوع في الواقع العملي	*يتجسّد هذا النّوع عندما تطبق الدّولة فئتين من الرّسوم :إحدهما تعريفة ذاتية مرتفعة و الأخرى تعريفة اتفاقية منخفضة . *تلجأ إلى هذا النّوع لضمان حصولها على معاملة عادلة لمنتجاتها في الدّول المتفقة معها . *يشكّل السعر المنخفض الوارد في هذا النّوع من التعريفات الحدّ الأدنى للتسهيلات التي لا يمكن للدّول المانحة النزول عنه	*لها اكثر من فئتين للرّسوم الجمركيّة . *غالبا ما يكون سعرها مرتفعا. *تهدف إلى إخضاع المنتجات المختلفة لرسوم محدّدة كل بحسب الدّولة ، ترد منها تبعا لمعاملتها للدّولة مجسّدة الرّسم المتعدّد . *نستطيع أن نقول أنّها تشمل على معنى جزائي.

أنواع التعريفة الجمركية

- **التعريفة الجمركية العادية** تطبق هذه التعريفة في الظروف العادية ولا يلزم أن تكون هذه التعريفة ذات فئة منفردة، فقد تكون تعريفة مزدوجة أو ذات فئات متعددة ولكنها جميعه تطبق في الأحوال العادية.
- **التعريفة الجمركية الاحتياطية أو التعويضية**

وهي ذالك النوع من التعريفات الجمركية التي تطبق كرد فعل لبعض الممارسات التجارية الضارة التي تتبعها الدول الأخرى في مواجهة تجارة تلك الدولة الخارجية مع هذه الدول، مثل قيام تلك الدول بممارسة الإغراق، أو منح دعم وإعانات لصادراتها، أو تطبق كثير من دول العالم هذه التعريفة الإضافية مثل رسم مكافحة الإغراق.

أنواع القيود التعريفة الخاصة

الرقم	الأنواع	الخصائص المميزة
1	تعريفة القصاص	*هي وسيلة الدّولة لمواجهة الإجراءات التحكميّة أو التدابير التعسفيّة التي تتعرض لها منتجاتها من جانب الدّول الأخرى . *تشكل وسيلة ضغط حتّى تكفّ الدّول الأخرى عن موقفها. *قد ينجز عنها في غالب الأحيان ضرر كبير للدّولتين و تؤدي إلى غلق الأبواب بين الطرفين. *تفترض هذه التعريفة وجود تكافؤ في القوة الإقتصادية و الماليّة التي تفرضها [2] .
2	الرّسوم التعويضية	*هي من التعريفات الوقائية التي يتطلّب تنفيذها أحوالا خاصّة تجاه الدّول التي تحدّد لصادراتها ثمنا أقل من قيمتها الإنتاجية [3] . *يظهر منذ الوهلة الأولى أنّ هذا النوع من الرّسوم ليس له غرض مالي و إنّما يرمي إلى تحقيق المساواة. *يطلق على هذه الرّسوم كذلك الرّسوم المضادة للإغراق الذي لا يتحقق إلا بتوافر شروطه المعروفة [4] . *يلجأ إلى تطبيق هذا النوع ، عندما تلجأ دول أخرى إلى تخفيض سعر عملتها ، و تشكل في هذه الحالة الرّسوم التعويضية بمثابة إعانة للصادرات الخاصة بها ، و عليه فإن مواجهة تخفيض سعر العملة يكون بفرض رسم تعويضي يعادل قيمته هذه الإعانة.
3	تعريفة الأفضليّة	*يطبّق هذا النوع من طرف الدّولة عندما تهدف إلى إقامة معاملة مميّزة مع دولة أخرى. *تعريفة الأفضليّة تصبو إلى التخفيض أو الحدّ من الرّسوم الجمركيّة بين البلاد المعنيّة بها. *تقرّر هذه التعريفة مزايا جمركيّة للسّلع التصديريّة للدّول التي تقرّر هذا النوع لمصلحتها. *في بعض الأحيان قد تزيد تعريفة الأفضليّة من العبئ الجمركي بأكبر مما كان عليه بالنسبة للدّول الأخرى الغير معنية بالتفصيل المعقود

أنواع التعريفة الجمركية

❖ التعريفة القيمية

يفرض الرسم القيمي بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة. فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب. وتلك طريقة مبسطه في تحديد الرسم، تجعله يتمشى مع قيمة السلعة ارتفاعاً و انخفاضاً.

غير أنها طريقة كثيراً ما سببت منازعات بين رجال الجمارك والمستوردين حول تقدير قيمة السلعة. فقد يتعنت الأولون في التقدير، وقد يخفي الآخرون القيمة الحقيقية للسلعة. ومن هنا كانت هذه الطريقة معطلة لتحصيل الرسم، ومثقلة على التجارة.

أنواع التعريفة الجمركية

❖ التعريفة النوعية

يفرض الرسم النوعي مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة. وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعه أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.ويتحدد الرسم بمبلغ على السلعة بحسب نوعها. كأن تفرض مبلغ 50 دولارا على كل طن من اللحوم المستوردة بصرف النظر عن ثمن الطن . و يمتاز أسلوب الضريبة الجمركية النوعية بالوضوح وسهولة التحصيل نظرا لتقرير مبلغ محدد لكل وحدة من السلعة، مما يحول دون محاولات لغش أو تلاعب في تقديم قيمة السلعة.

أنواع التعريفة الجمركية

❖ التعريفة المركبة

وتسمى أحيانا الضريبة الجمركية المزدوجة، وهي ذلك النوع من التعريفات الجمركية التي يتم تحديدها وحسابها وتقدير قيمتها من خلال تطبيق أحد النوعين السابقين على بعض السلع، وتطبيق النوع الآخر على الأجزاء الأخرى من تلك السلع، أو فرضهما معا على نفس المنتج،

أنواع القيود التعريفية

❖ نظام الإعانات:

كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

- و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان تحقق لهم الربح.

أنواع القيود التعريفية

❖ نظام الإغراق:

يتمثل نظام الإغراق في: بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.حيث نميزله ثلاثة أنواع هي:

- الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخرالموسم.
- الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.
- الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكارفعلي قوي نتيجة حصوله على امتيازإنتاج سلعة ما من الحكومة أوتنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

القيود غير التعريفية

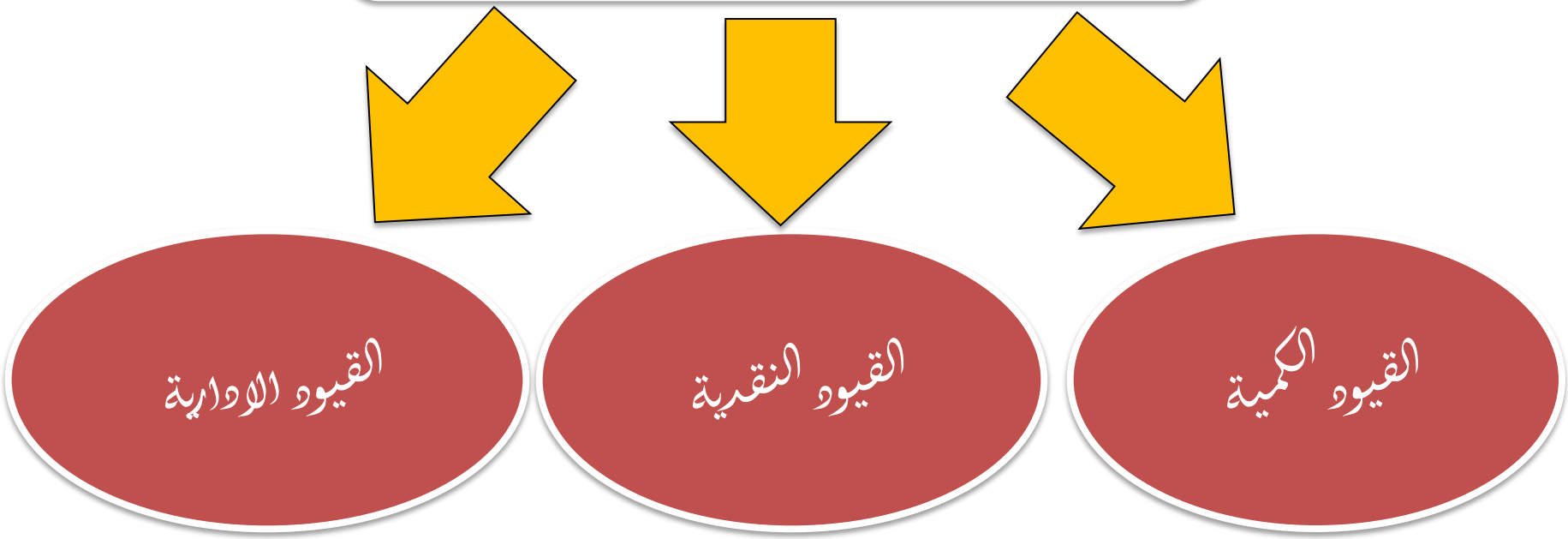

القيود الكمية

على الرّغم من الدّور الفعّال الّذي تلعبه التّعريفات الجمركية و الرسوم الإضافيّة في تقييد التجارة الدولية وكبح جماحها، من خلال تأثيرها على أسعار السّلع الصّادرة و الواردة ، حيث تجعل أسعارها أكثر ارتفاعا ، فيقل الطّلب عليها، إلاّ أنّها لا تضع حدودا مباشرة و مطلقة عليها.

ولوضع حدود مطلقة وحازمة للتّجارة الخارجيّة تستعين السّلطات المعنيّة بأدوات كميّة مباشرة لتكييل التّجارة الدولية ، وتتمثّل في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد .

القيود الكمية

❖ نظام الحصص

والحصّة تدلّ على أنّ هناك كمية معيّنة قد إرتأت الدّولة جلبها من الخارج من سلع معيّنة .

- يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة من السلعة المعينة التي يمكن إستيرادها خلال مدة محددة و نادرا ما يطبق على التصدير،و لنظام الحصص مزايا تتمثل في فعاليته البالغة بالمقارنة بالضرائب الجمركية في مجال تقييد الواردات، حيث أنه يسمح للدولة بدون أي شك منع إستراد السلع الأجنبية عند الوصول إلى بلوغه حدا معينا.
-

القيود الكمية

وتتحدّد هذه الحصّة عادة إمّا عن طريق كمية معيّنة أو قيمة محدّدة.وفي بعض الأحيان، تقسّم هذه الحصص على عدد من البلدان، ولا يجوز الاستيراد من هذه الحصص إلاّ بتراخيص استيراد إدارية ، حيث لا تتجاوز هذه التراخيص حدود الحصّة أو الحصص المفرزة، ومن ثمّ لا تسمح بإجراء عمليّات التّجارة الخارجية (استيراد مثلا) بدون هذه التراخيص وبهذا تستطيع الدّول التّحكّم بصورة مباشرة و آليّة في حجم الإستيراد و التّصدير

القيود الكمية

❖ نظام الحظر

ان حظر إستراد سلعة ما هو منع دخولها غير الحدود مثل المخدرات، يطبق الحظر على المنتوجات الغير مسموح بإستيرادها إلا بترخيص خاص يطلق عليه اسم "ترخيص إستراد" ويمنح من طرف وزارة المالية، كما نستطيع أن نصنف الحظر إلى حظر كلي و يكون عندما تحقق الدولة إكتفاء الذاتي فتمنع التبادل من الدول الأخرى و هناك حظر جزئي عندما تمنع الدولة التبادل مع بعض الدول أو في بعض السلع ".

القيود النقدية

يمكن ان يأخد التحديد الطّابع غير المباشر ، وذلك عندما تضبط السّلطات العامّة في الدّولة كميّة العملة الأجنبيّة الّتي ستصرف في سبيل الحصول على الواردات ، ولهذا تنصب القيود النّقديّة على نوع هذه العملات وكميتها .

وتعرّف القيود النقدية أو إجراءات الرقابة على الصرف على أنّها تلك التّدابير الّتي تقوم بها السّلطات النقدية في الدّولة فيما يخص توزيع حصّتها من العملة الصعبة الأجنبي عند استرادها للسّلع و المنتجات ، بدون أن تتجاوز قيم هذه السّلع أو الخدمات ما في حوزة الدّولة من نقد أجنبي،

بعبارة أخرى هي إخضاع كافة المدفوعات الخارجية لقواعد و شروط محدّدة من ناحية كمية العملات الأجنبية المسموح بها ونوعها .

القيود النقدية

وتتباين إجراءات الرّقابة على الصرّف بتباين الهدف الّذي تصبو إليه، غير أنّها تصبّ كلها في خندق واحد وهو تنظيم العلاقات التّجاريّة بالطريقة الّتي تكسب الدّولة اكثر قدر من الفائدة جراء استخدامها المحكم لما لديها من نقد أجنبي. فهي إذن أداة رقابية جديدة تحلّ محلّ التعريفة أو الحصص ، حيث لا تجلب السّلع من الخارج إلاّ إذا كانت المتاحات الماليّة للدّولة تسمح بذلك.

القيود النقدية

وتتبع وسيلة الرّقابة على الصرف وسيلة أخرى تتمثل في انتهاج نظام أسعار صرف متعدّدة بالنّسبة لسلع معيية، أو بالنّسبة لبعض البائعين و المشترين استيرادا وتصديرا.

وفي خضم هذا النّظام ، تستطيع الدّولة تبعا لسياستها العامّة أن تشجع اقتناء بعض السّلع من جهة ، وتعاقب سلعا أخرى من جهة ثانية.ويتم ذلك حسب الغرض الذي يكون من استيراد المشتريات الأجنبيّة.فإذا كانت سلعة معيّنة أساسيّة وضروريّة في وقت ما، فإنّ العملة الأجنبيّة بالنّسبة للعملة الوطنية يمكن أن تقدّر على قاعدة سعر صرف منخفض تحفيزا للواردات، وتخفيضا لأسعارها ورفعا لمرونة الطّلب عليها ، و العكس صحيح إذا كانت الواردات تعتبر فاخرة و غير ضروريّة و لا يحتاجها الإقتصاد.

القيود الادارية

وتتبع تشكّل القيود الإدارية لبنة أساسيّة في بنية القيود الجمركية الهامّة الّتي تصنعها السّلطات العامّة في الدولة للتأثير على المبادلات الخارجية استيرادا أو تصديرا ، حيث تستطيع الدّولة بهذه القيود أن تصل إلى تحقيق سياستها التّجارية من جهة ، ومساندة تطبيق الأنواع الأخرى من القيود الجمركية بشقيها من جهة ثانية.

القيود الادارية

وتتّخذ هذه القيود صورا متنوعة حين تطبيقها :

- خلق صعوبات في تطبيق التّعريفة الجمركية عن طريق إحداث تداخل في فئاتها ، وتشابك في إجراءاتها ، وتنوّع في بنودها ، علاوة على إحداث طرق متعدّدة في تقدير الرّسوم المطبّقة على السّلع ووسائلها و أسعارها.
- إشتراط تقديم علامات المنشاة أو شهاداتها ، والإلتزام بوضع علامات معيّنة على الطّرود ، وتحميل المستوردين نفقات الشحن .
- فرض تكاليف باهضة على التّخزين و نقل البضائع و تجهيز السّفن للتّفريغ أو الشّحن أو الدّخول أو الخروج من الموانئ

القيود الادارية

وعلى الرّغم من المكانة الّتي تحتلّها هذه الإجراءات في وسط القيود الجمركية ، إلاّ أنّها تحمل في ثناياها بعض العيوب الّتي تنكشف بجلاء عند التطبيق :

- - سوء استعمالها ، ويظهر ذلك في مجال التّنفيذ ، أين تتبلور في أشكال و صور لا مبرر لها إطلاقا ، و القصد من ذلك عرقلة حركة التّبادل و كبح مسيرتها.
- استخدامها من بعض الدّول للتّهرب أو التخلّص عمدا من تنفيذ الإتفاقات التّجاريّة.

الوسائل التنظيمية

- ✓ المعاهدات التجارية
- ✓ الاتفاقيات التجارية
- ✓ اتفاقيات الدفع
- ✓ التكتلات الاقتصادية